

## لبنان ما بعد المحاكمة



أن لبنان كله بدأ ينهار، بينما ظلت دولة العصابة تضحك على ماسي الناس، وتقترب من المسؤولية. نصاب، مثل حسن نصرالله، ظل قادراً لوقت طويل، على الظهور بمظهر "المقاوم" الجسور. ولكن للبنانيين، إذ باتوا يدفعون ثمن جرائمه، ولصوصيته، وانحطاط مراميه، لا يرون فيه اليوم إلا نصاباً، يبيع شرفاً وهو داعر؛ إلا خادماً لمشروع هدم وتخريب. لبنان إنما يقف، بعد حكم المحكمة الجنائية الدولية، وبعد انفجار مرفأ بيروت، على مفترق طرق تاريخي، يفصل في الواقع بين لبنانيين اثنين، أحدهما لبنان الناس، والآخر لبنان العصابة. لا هذا قادر على أن يتحمل بقاء ذلك، ولا ذاك قادر على أن يواصل الخداع بأنه ليس مجرد سلطة جريمة منظمة. ولبنان التسويات، لم يعد بإمكانه العثور على تسوية.

أو ما يعادل 170 في المئة من الناتج الإجمالي، وعجز عن دفع أقساط الديون. حزب إيران في لبنان الذي ظل يخاف من فقدانه للسلطة، يفقد الآن بعزلته واقتضاح جرائمه، وهزيمة مشروعه. في أبريل عام 2018 قاد سعد الحريري، على خطى أبيه، مسعى دولياً لإيقاظ لبنان في مؤتمر سيدر، وتعهدت أطرافه بتقديم تمويلات تبلغ 11 مليار دولار إلا أنها طالبت بتنفيذ إصلاحات لضمان عدم تسربها إلى منظومة الفساد، ولكن حزب إيران رفض تنفيذها دفاعة عن حقه في النهب والجريمة. وامثالاً للحقيقة وهو بين فكي الرحن لواقع قاهر، وحزب عصابة شرس، قرر سعد الحريري الاستقالة، فجلب حزب إيران حسان دياب ليتولى الحكومة. وظلت الأزمة تتقد بين أيدي اللبنانيين فقراً وجوعاً، حتى وقع انفجار مرفأ بيروت ليكون إشارة على

حاكم بامر، حصل العكس تماماً، حتى انتهينا إلى إفلاس وخراب. هذا هو مشروعه. واللبنانيون هم الذين يحاكمونه الآن. التظاهرات التي تسمى "نصرالله عو الله"، والكلن يعني كلن" إنما تشير إلى المجرم بوضوح. وهو أجبين من أن يقدر على مواجهتها إلا بالسلاح؛ "سلاح المقاومة"، وسلاح المقاومة هذا كان بدوره مجرد تعبير رمزي، أو مجرد اسم حركي، لدولة العصابة الموازية الخاضعة له والتي تتحكم بالمعابر وتتاجر بالمخدرات، وتعيش على أعمال التهريب، وتهيمن على العديد من المفاصل الاقتصادية، بينما تترك لحلفائها الآخرين السيطرة على مفاصل أخرى. وهو ما شكل الأساس لنظام الفساد القائم، حتى انتهت دولة العصابة إلى استهلاك معظم احتياطيات المصرف المركزي، ودفعت لبنان إلى الإفلاس وارتفعت مديونته إلى 92 مليار دولار

الإدانة الأهم، إنما هي إدانة الواقع. ذلك أن حزب العصابة قاد البلاد بمفرده، من الناحية العملية، إلى أن يدور الدورة كاملة من البناء الشامل، وهي العملية التي قادها رفيق الحريري ابتداء من العام 1992، إلى الخراب الشامل وهي العملية التي قادها حسن نصرالله منذ اغتيال الحريري إلى اليوم. ذلك الاغتيال، كان في الواقع اغتيالاً للبنان نفسه، وانتصاراً لنظام الفساد ودولته الموازية على مؤسسات الدولة وشعب لبنان بكل أطرافه ومناطقه. الحريري لم يكن مجرد رئيس وزراء. لقد كان مشروعا، وحسن نصرالله ليس مجرد زعيم عصابة، إنه مشروع. بتعيين الحريري كرئيس للوزراء، ارتفعت قيمة العملة اللبنانية، وانخفض التضخم، وارتفعت معدلات النمو، وتراجع الفقر. وبتحول نصرالله إلى

على أنهم من المصاف الذي لا يترك وراءه أدلة. والأغراض السياسية إنما هي أغراضهم.

فهل كان يمكن لجريمة بحجم اغتيال رفيق الحريري أن تكون من عمل متهمين محدوين؟ وهل كان من المعقول ألا يكون حسن نصرالله هو المدير الفعلي لها؟ ينفي حزب إيران في لبنان أن يكون له ضلع في الجريمة. والنفي نفسه دليل إدانة أخرى.

فالادلة التي قدمت المحكمة الدولية للإدانة ساطعة بما يكفي لكي تثبت أن مرتكبي الجريمة هم أعضاء في ذلك الحزب، وأنهم تصرفوا تنفيذاً لأوامر من ذوي الأغراض السياسية، وحسن نصرالله واحد من أولهم في التدبير. وثاني اثنين في الأمر به.

والنكران إدانة، لأنه عمل جبان لعمل جبان. فالعملية نفذت بطين من المتفجرات، لا بكيلا ولا بكيولين، وبشبكة هواتف خاصة، مما يتطلب تنظيماً قادراً ودولة تجرؤ.

ولقد كان الأولي بحسن نصرالله، الذي لا يفك عن الظهور كمن يرتدي قناع الشجاعة، أن يخرج ليقول إنه هو من أمر بتنفيذ الجريمة وأنه فعل ذلك لأن رفيق الحريري كان يقود مشروعا مناهضاً لإيران، وأنه أراد أن يعيد بناء علاقات لبنان الدولية والإقليمية على أساس مشروع تنموي، يُضعف مشروع النهب والتبعية المافياوية الذي يتبناه هو حبال لبنان.

الاعتراف بارتكاب الجريمة، كان يمكن أن يكون عملاً شجاعاً أكثر من نكرانها مع وجود كل الأدلة والحقائق التي استغرق جمعها والتدقيق فيها 13 عاماً من جانب المحكمة، وكلفت نحو 600 مليون دولار.

ولكن هل ينفع النكران؟ اللبنانيون، كلهم، بمن فيهم التابعون لحزب إيران، يعرفون أن حزبهم هو المسؤول عن ارتكابها، وأن يدي حسن نصرالله تحنتا بدم رفيق الحريري إلى الأبد. وأن العدالة التي يمنع حزب إيران من إحقاقها حبال منفذي الجريمة، ويتعمد إخفاهم، سوف تصل إليه في نهاية المطاف. وما من جريمة إلا وتظل تلاحق مرتكبها.

حزب إيران في لبنان يستطيع أن يرى الآن كيف أنه ساق لبنان بجرائمه الأخرى إلى الإفلاس والضياع، وأن هذه الجرائم تلاحقه، بالعرلة والإدانة. وستظل تفعل إلى يوم أن يتحرر لبنان من ربقة اللصوص والفاستين والقتلة.

علي الصراف  
كاتب عراقي



المتهمون خمسة، والمدان واحد، ولكن المجرمين أكثر. ويقف زعيم الكتبية التابعة للحرس الثوري الإيراني في لبنان حسن نصرالله على رأسهم. المحكمة الجنائية الدولية الخاصة قالت إنها لم تعثر على دليل يثبت أن لقيادة حزب الله أو لسوريا دوراً في عملية الاغتيال، ولكنها قالت أيضاً إن العملية نفذت لأغراض سياسية، ولم يمكنها تحديد عدد المتورطين فيها. وكأي محكمة أخرى، فإنها بحثت عن دليل مادي، لا عن تكهنات حتى ولو كان العقل والمنطق لا يُعلي على أحد سواها.

فأعمال الاغتيالات الكبرى، لا تنفذ إلا بقرار. وسواء عثرت المحكمة عليه أم لم تعثر، فإنه موجود.

بتعيين الحريري رئيساً للوزراء ارتفعت قيمة العملة اللبنانية وانخفض التضخم وانخفضت الضرائب وارتفعت معدلات النمو وتراجع الفقر، وبتحول نصرالله إلى حاكم بأمره حصل العكس تماماً حتى انتهى لبنان إلى إفلاس وخراب

المجلس العدلي اللبناني نفسه، لم يعثر على دليل يدين أحداً باغتيال المفتي حسن خالد، والشيخ صبحي الصالح، ورئيس الوزراء رشيد كرامي، والرئيس المنتخب بشير الجميل، والرئيس رينيه معوض، والصحافي سمير قصير، وزعيم الحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي، ورئيس تحرير "النهار" جبران تويني، ووزير الصناعة بيار أمين الجميل، ووزير المالية محمد شطح، وقبيلهم زعيم الحركة الوطنية اللبنانية كمال جنبلاط، ورئيس تحرير مجلة الحوادث سليم اللوزي، والكثير غيرهم.

ولكن الجرائم التي تُنفذ لأغراض سياسية إنما تدل على قاعليها دائماً. وعدم وجود دليل، هو دليل بحد ذاته

## عندما يتحدث عباس باسم الفلسطينيين



ماذا فعل جيش المفاوضين الفلسطينيين طيلة مسيرة القضية سوى المزيد من المماطلة من دون أي تفكير في حلول واقعية بديلة في وقت كانت إسرائيل تمضي فيه قدماً لمحاولة تصفية القضية

وأخيراً، قناعتي أن القادة الفلسطينيين قد وجدوا أخيراً في الإعلان عن اتفاق سلام إماراتي إسرائيلي ضالتههم المنشودة، حيث يحاولون إلقاء كل الإخفاقات والإنهيارات التي لحقوا بالقضية والوضع الفلسطيني على عاتق الإمارات وغيرها من الدول العربية التي تسعى لإيجاد واقع جيواستراتيجي إقليمي جديد بما يناسب حقائق الواقع العربي، والتحديات التي يواجهها من المشروعات التوسعية التي تتبناها أنظمة الهيمنة الإقليمية الجديدة في إيران وتركيا. ولكن التاريخ لن ينسى للقادة الفلسطينيين مراوغاتهم وهروبهم للأمام من استحقاقات القضية والسعي لإثارة الضجيج حول جهد إماراتي مخلص يسعى لإيجاد بارقة أمل في نهاية نفق مظلم يعيش فيه الشعب الفلسطيني المغلوب على أمره.

جهداتها الآن على توطيد العلاقات مع الدول الأخرى في العالم العربي والإسلامي". الكثيرون يعلمون أن القادة الفلسطينيين هم أكثر الأطراف التي أضرت بالقضية، ومن يتهم الإمارات الآن بما يسميه بالهرولة نحو التطبيع يتناسى بنود "اتفاق أوسلو" عام 1993، وسنوات طويلة من المفاوضات الفاشلة التي قادها الرئيس عباس نفسه.

كما يتناسى أيضاً أن هؤلاء أنفسهم هم من سبق لهم اتهام الرئيس المصري الراحل أنور السادات بالخيانة والتفريط والتخلي عن الفلسطينيين والقضية الفلسطينية حين وقع معاهدة السلام مع إسرائيل في سبعينات القرن الماضي، ثم وقعوا من بعده اتفاق أوسلو!

ثم أين هذه القضية ومشروع الدولة الفلسطينية، وهؤلاء القادة غير قادرين على لم الشمل الفلسطيني طيلة سنوات طويلة مضت، وغرقوا في صراعات وحروب كلامية ومصالح شخصية وتنافس على زعامات فارغة، وتركوا القضية والشعب لمصير مجهول؟

ثم ماذا فعل جيش المفاوضين الفلسطينيين وكبيرهم، طيلة مسيرة القضية سوى المزيد والمزيد من المماطلة والإخفاقات، من دون أي تفكير في حلول واقعية بديلة، في وقت كانت إسرائيل تمضي فيه قدماً لمحاولة تصفية القضية فعلياً بالإعلان عن ضم القدس الشرقية، وإنهاء أعمال وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين؟

وقد أشار البيان الأميركي - الإسرائيلي - الإماراتي المشترك إلى أن دبلوماسية الإمارات كان لها الفضل في وقف الضم، ولو بشكل مؤقت فلم يشر طرف إماراتي إلى أن القرار الإسرائيلي تم التراجع عنه مثلاً. ونشير هنا إلى البيان الرسمي الأميركي في هذا الشأن "نتيجة لهذا الانفراج الدبلوماسي وبناء على طلب الرئيس ترامب وبدعم من دولة الإمارات، ستتوقف إسرائيل عن خطة ضم أراض فلسطينية وفقاً لخطة ترامب للسلام، وتركز

وتصريحات المسؤولين الفلسطينيين هي العبث بعينه، ومن ذلك أن أحدهم يقول "كفى استخداماً لفلسطين لأن فلسطين بحاجة إلى من يخدمها، لا من يستمر باستخدامها، كفى فعلاً كفى". وأقول له لقد صدقت بالفعل ولكن عليك أن توجه خطابك لرفاق الكفاح والدراب من الفلسطينيين، وأيضاً لمن يرفعون شعارات القضية ويزعمون الدفاع عنها في إيران وجنوب لبنان والدوحة وأنقرة، فالإمارات لم ولن تستخدم فلسطين للحصول على مكاسب سياسية.

كذلك أن قرار الإمارات إقامة علاقات مع إسرائيل شأن سيادي إماراتي لا علاقة له بالحقوق الفلسطينية تمسكا أو تفريطاً! لم تقل الإمارات مطلقاً يا سيد عباس إن أبوظبي هي العنوان الصحيح للتفاوض على القضية الفلسطينية، بل حرصت على التأكيد على أن السلام مرهون بالمفاوضات المباشرة والشروط التي يحددها الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي فمن أين جئتم بهذا الحديث؟ الحقيقة أن بعض تعليقات

د. سالم الكتيبي  
كاتب إماراتي



يبدو أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس يعتمد على "ثقافة سمعية" لم توفر له معلومات دقيقة حول إعلان الإمارات إقامة علاقات مع إسرائيل، وهذا ما يفسر اندفاعه للقول إنه ليس من حق الإمارات أو أي دولة أخرى أن تتحدث باسم الشعب الفلسطيني، وهذا صحيح تماماً ولكن الإشكالية تبقى في كذب من أبلغت أن الإمارات قد تحدثت أو تتحدث باسم الفلسطينيين، الذين لا ينقصهم متحدون إضافيون باسمهم. الكل يدي أن الساحة الفلسطينية تعج بالمتحدثين باسم الشعب الفلسطيني، ابتداء من الرئيس عباس ذاته، إلى قائمة طويلة من صغار قادة الفصائل والحركات والتنظيمات والمليشيات، مروراً بالمئات من الشخصيات وكبار المفاوضين والممثلين وغير ذلك. لم تستخدم الإمارات أيضاً القضية الفلسطينية ذريعة لإقامة علاقات ثنائية مع إسرائيل، لأن الأمر لا يحتاج إلى ذرائع فانتهم وسلطتكم تقيمون علاقات رسمية مع إسرائيل، والأمر لا يحتاج إلى ذرائع في ظل وجود سوابق سياسية عربية تجعل من ترجمة مبدأ "السلام خيار إستراتيجي عربي" مسألة لا تتطلب الحجج ولا الذرائع. يعلم عباس ورفاقه أن العرب يقاطعون إسرائيل منذ نكبة عام 1948، وأن هذه المقاطعة لم تغير في أمر القضية الفلسطينية شيئاً، ويعلم

